د. جوزف طربيه (رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس بنك الاعتماد اللبناني):

القطاع المصرفي اللبناني يحوز تصنيفا جيدا ومتقدما رغم تأثره بالتصنيف السيادي

٤ مرتكزات اساسية يقوم عليها إقراض المصارف للدولة اللبنانية

ولئن طالت أجوبة الدكتور جوزف طربيه على اسئلة «البيان الاقتصادية»، ففي أجوبته ما يوضح ويفيد، فالخبرة التي لدى رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية ورئيس مدير عام احد المصارف العشرة الاولى في لبنان بنك الاعتماد اللبناني، تساعد على تزويد القارئ بمعلومات قيّمة عن الصناعة المصرفية العربية عموماً، وعن اوضاع القطاع المصرفي اللبناني خصوصاً.

يرى الدكتور طربيه ان المصارف في لبنان تسعى الى التأقلم مع التطورات العامة وهي تعمل بمهنية عالية، وهذا باعتراف جميع المؤسسات المالية الدولية. ويعدد ٤ مرتكزات لتعامل المصارف مع الدولة كعميل مدين وهي مرتكزات مبنية على مصداقيتها واحترام التزاماتها.

ويؤكد بأن لدى لبنان نظاماً مصرفياً سليماً ومواكباً للمعايير الدولية اسوة بالمصارف العربية التي تتشدد في مراقبة ومنع العمليات المالية غير المشروعة، متجاوبة مع سعي اتحاد المصارف العربية الحريص «على نظافة مؤسساتنا وهيكلياتها بالدرجة الاولى».

واذ يتحدث د. طربيه عن وجود خطة استثنائية لمساعدة القطاع الخاص الذي تضرر من العدوان الاسرائيلي ومن الازمات السياسية يؤكد من ناحية ثانية تحقيق المصرف الذي يرأس ويدير الاعتماد اللبناني معدلات نمو مستدامة وارباحا فاقت الـ ٣٥ مليون دولار العام ٢٠٠٧ نتيجة المزايا التنافسية المهمة التي يملكها.

■ ادى الوضع الراهن في لبنان الى ارتفاع المخاطر السيادية الى مستويات مرتفعة مما يحمل على التساؤل عن مدى قدرة القطاع المصرفي على مواصلة تمويل الدولة مع وصوله الى موعد تنفيذ «بازل ٢»، فهل ترون ان بإمكان القطاع متابعة اقراض الدولة والى اي مدى؟ وهل لديكم اي اقتراح لمعالجة مشكلة الدين العام ووقف توسع حجمه؟

– تسعى المصارف في لبنان الى التأقلم مع التطورات العامة سواء منها السياسية او الاقتصادية الداخلية من جهة، والخارجية المحيطة بها من جهة اخرى. وهي تقوم بالتعامل بمهنية عالية مع المخاطر العامة والخاصة التي تواجهها، وتستمر بزيادة اموالها الخاصة والإبقاء على نسبة عالية للسيولة الدولية لديها. حيث تبيّن المعطيات الإحصائية ان معدل الملاءة الحالي، بحسب معايير بازل يفوق ١٩٪، وهو أعلى من الحد الادنى المفروض من قبل السلطات النقدية اللبنانية ١٢٪ والحد الادنى وفقاً للمعايير الدولية (٨٪).

وتعترف المؤسسات المالية الدولية كما البنك وصندوق النقد الدوليين ووكالات التصنيف العالمية بأن إدارات المصارف في لبنان تتبع سياسات تحصّن القطاع وتعزز استقراره، ويحوز القطاع عموماً تصنيفاً جيداً ومتقدماً احياناً على رغم تأثره بالتصنيف السيادي الذي تتحكم به المديونية العامة والعجز في الموازنة وفقاً للقاعدة المتبعة دولياً في التصنيف.

المصداقية وتقدير المجتمع الدولي

يتابع الدكتور طربيه: كما ان مصداقية الدولة اللبنانية في تعاملاتها واتفاقياتها الخارجية وبالاخص التزاماتها المالية، كانت على الدوام من احدى المميزات الهامة او الاهم لسمعة لبنان التي درجت على تعزيزها الحكومات المتعاقبة وحتى في احلك الظروف واصعبها، وهذا ما أكسب الدولة ثقة وتقدير المجتمع الدولي والمؤسسات المالية المعنية، حيث لا تخلو تقاريرها عن لبنان واقتصاده، من اشارة الى الالتزام بسداد المستحقات في مواعيدها وعدم الاخلال بأي اتفاقيات ذات مضمون مالي.

ونحن نعتقد، ان عوامل الارباك السياسي الحالية التي تؤثر حكماً على التصنيف السيادي يوازيها حرص كبير على عدم التفريط بأي من عوامل المصداقية الدولية التي اكتسبها لبنان على مر السنين، وهذا يتطلب جهوداً اكبر وإجماعاً سياسياً على الحل السياسي ووضع خطة التصحيح المالي في رأس هرم الاولويات بدعم وتأييد القطاعات الخاصة وفي مقدمها المصارف والمؤسسات المالية التي تجاوزت معطيات التصنيف السيادي واستطاعت النفاذ الى الاسواق الخارجية واستقطاب الرساميل والاستثمارات في ظروف غير مناسبة، وستكون حكماً اكثر قدرة واكثر دينامية في تعزيز مناخ الاستثمار إذا ما تحركت الحلول بالاتجاه الصحيح دون ابطاء.

ويهمني الاشارة الى ان الاقتصاد اللبناني من الاقتصادات ذات الخصوصية في ركائزه ومقوماته من خلال دور القطاع الخاص وثقله في الاقتصاد، وهذا ما يمكّنه من استيعاب تأثيرات تدني التصنيف السيادي، بل ان بعض مؤسساته وبالاخص المالية والمصرفية تحظى بتصنيفات عالية تفوق سقف التصنيف السيادي، بفعل قوة المركز المالي والتزام ارقى المواصفات الدولية في ادارة اصولها واعمالها وسيولتها وملاءتها.

٤ مرتكزات اساسية

ويضيف د. طربيه: ووفقاً لهذه المعادلة فقد دعم القطاع المصرفي مؤتمر باريس٢ بشكل مباشر وغير مباشر، كذلك لم يكن القطاع محايداً في تثمير نتائج مؤتمر باريس٣ ، وهناك تنسيق تام مع مصرف لبنان المركزي لدعم وتحفيز اي مبادرة بناءة تسهم بإعادة تنشيط الاقتصاد واستعادة الثقة الداخلية والخارجية، لكن من المهم التأكيد بأن المصارف اللبنانية التي التزمت بشكل صريح وثابت بتمويل الاقتصاد اللبناني بقطاعيه العام والخاص، تتعامل مع الدولة كعميل مدين وهذا التعامل يقوم على مرتكزات اساسية اهمها :

١ – الحرص الشديد على اموال المودعين لدى المصارف التي تتولى ادارة هذه الاموال وفق اقصى التدابير الاحترازية التي تمليها معايير الادارة الرشيدة واصول العمل المصرفي السليم.

٢ – التعامل بإيجابية مع كل ما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للدولة والاقتصاد الوطني، في سياق النهج الثابت القائم في التواصل الدائم والحوار الموضوعي البنّاء.

٣ – ضرورة احترام الدولة اللبنانية إلتزاماتها إزاء الاصدارات السابقة التي تمّت في اسواق دولية ووفق شروط وآجال محدّدة، فثمة انظمة وعقود ترعى هذه الاصدارات لا يمكن تجاوز شروطها او الإخلال بها.

٤ – إحترام معطيات السوق المحلية والدولية وتلك

من ميزات المصارف اللبنانية: المهنية العالية والتمرّس بإدارة الاموال والمخاطر

اتحاد المصارف حريص على نظافة المؤسسات وهيكلياتها والتزامها بالتوجهات الدولية

المتعلقة بموارد المصرف وسيولته، لا سيما بالعملات الاجنبية، وفي ضوء تقييم مخاطر البلد السيادية Sovereign Risk من قبل مؤسسات التصنيف الدولية.

ميزات المصارف اللبنانية

ويبرز الدكتور طربيه ميزات المصارف اللبنانية فيقول: في الواقع، يسعى القطاع المصرفي اللبناني للإلتزام بشكل صارم بالمعايير والمواصفات العالمية، وبالاخص مقررات وتوجهات بازل٢ حين بدأت المصارف بالاستعداد المبكر لمواكبة المتطلبات الجديدة بدءاً من مطلع العام ٢٠٠٨، ووفق التكيف المحلي الذي وضع قواعده مصرف لبنان المركزي ولجنة الرقابة على المصارف.

وتلتزم المصارف اللبنانية، بشكل صارم، ايضاً الادارة السليمة لمجمل اموالها اي ادارة موجوداتها ومطلوباتها، ومن الميزات التي نفتخر بها في المصارف اللبنانية، المهنية العالية والتمرس بإدارة الاموال والمخاطر، وهذا ما يبدو جلياً في المؤشرات الاساسية المتعلقة بنسبة الملاءة ونسب السيولة والتقليل المستمر لمخاطر التوظيف والاستثمار واحتجاز المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها او الصعبة. وبهذا يمكن الجزم بأن المصارف اللبنانية سليمة ومتينة وتمتلك القدرات الكافية لمواجهة اي تطورات محسوبة وغير محسوبة.

ونستطيع التأكيد مسبقاً بأن جهوزية المصارف اكتملت للإلتزام بالمعايير الجديدة التي ستفرضها هذه الاتفاقية لناحية الرساميل الاضافية المطلوبة، والنظم والاجراءات ووسائل قياس المخاطر وتأهيل الكوادر في المصارف والسلطات الرقابية على السواء ووضع الاليات والسياسات اللازمة موضع التنفيذ. وهذا ما سعت اليه السلطات النقدية اللبنانية وجميع المصارف في لبنان عبر التنسيق والتعاون وورش العمل والحلقات التدريبية التي اقامتها بهذا الصدد، والتي خلقت وعياً لدى الجهاز المصرفي حول هذا الموضوع. كما ان المهمة التي تنفذها جمعية المصارف بوضع الادلة المطلوبة بموجب إتفاقية بازل ٢ وتعميم هذه الادلة اللازمة على المصارف لبلورتها وفقاً لأوضاعها الخاصة كان لها الاثر الجيد في استكمال التحضيرات المطلوبة للتطابق مع الاتفاقية الجديدة.

نظام مصرفي سليم ومواكب للمعايير الدولية

■ ان انفتاح القطاع المصرفي اللبناني المتزايد على الاسواق الاقليمية والدولية يحتم عليه التقيد بمعايير وقواعد الصناعة المصرفية العالمية، اي تنفيذ بازل٢ في موعده المحدد في مطلع هذا العام، فهل ترون ان القطاع ككل قادر على هذا التنفيذ؟ وما هي نظرتكم الى تزايد الانفتاح، سلبياته وايجابياته؟

– كما تعلمون، يزخر القطاع المصرفي اللبناني بإمكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية، شكلت على الدوام احد اهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والازمات التي يتعرض لها على اختلاف انواعها. كما شكلت احد اهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطي استقطاب الرساميل والاستثمارات والانتشار والتواجد في الاسواق الاقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقيات تحرير الاسواق.

وخلال السنوات الماضية شهد القطاع عملية اعادة هيكلة تأسست على بنية نظام مصرفي سليم ومواكب للمعايير والمواصفات الدولية، كانت كفيلة بعودة القطاع في فترة قياسية لاحتلال مكانته المعهودة في الاقتصاد الوطني، وليكتسب ما يلزم من قدرات ومميزات تنافسية تؤهله لتعزيز دوره الاقليمي والخارجي وفق اهم المؤشرات التي يتم تنميتها باستمرار واهمها :

– حيازة القطاع المصرفي حالياً على موجودات تزيد عن ٨١ مليار دولار، اي ما يقارب ٤ اضعاف اجمالي الناتج المحلي، وما يضاهي موجودات القطاعات المصرفية في بلدان اقليمية غنية بمواردها النفطية.

– وجود بنية قانونية متطورة، عمادها نظام السرية المصرفية الذي يكاد ينفرد به لبنان ليس في المنطقة فحسب، بل مع دول معدودة في العالم، من دون الاخلال بالمعايير الدولية الحديثة في الافصاح والشفافية ومكافحة الاموال غير المشروعة.

– استقطاب القطاع المصرفي لمهارات وكفاءات دولية في مجال الاعمال المصرفية والمالية والاستثمارية، سواء من جيل الشباب الذين يحملون شهادات عالية من جامعات مرموقة، او من ذوي الخبرات في العمل المصرفي والمالي الحديث وجلهم من اللبنانيين الذين تمرسوا العمل بمؤسسات دولية.

– تطوير شامل لبيئة الاعمال والوسائل المستخدمة بما يتوافق مع تطلعات المتمولين والمستثمرين واحتياجات الاسواق، وبشكل خاص بالنسبة للخدمات والمنتجات المرتبطة بالعمل المصرفي الحديث.

– استقدام واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة ومواكبة الجديد منها على الصعيد العالمي، سواء بالنسبة للكفاءات البشرية او بالنسبة للاجهزة والمعدات، حيث يمكننا التأكيد، بأن الاستثمار في التكنولوجيا يشكل احد اهم ابواب الانفاق لدى المصارف اللبنانية.

وتساهم هذه العوامل بشكل حاسم في تدعيم الانتشار المتنامي للمصارف اللبنانية الاقليمية والدولية، خصوصاً بعدما اكتسب خبرات مميزة في عمليات اسواق الرساميل وباتت مؤسساته مؤهلة للعب دور وساطة مالية بمواصفات عالية لصالح الحكومات والمؤسسات في المنطقة. وسيكتسب هذا الدور دون شك قيمة مضافة كبيرة من خلال التوسع والانتشار ومن خلال الشراكات او التحالفات مع المؤسسات الاقليمية والخارجية التي تتمتع بإمكانات تمويلية كبيرة.

خطورة الاندفاع في التمويل

■ انتشلت الحكومة البريطانية بنك نورثرن روك NORTHERN ROCK من الهاوية بعدما سقط تحت وطأة السحوبات المكثفة التي تعرض لها، وذكران اصوله تتجاوز الودائع باضعاف ، وهو يحمل تصنيفاً من فئة (A) .. ما هي العبر التي يمكن للمصارف العربية ان تستخلصها من هذه التجربة؟ وهل لديكم ملاحظات على الطريقة المتبعة في تصنيف المصارف؟

– ان المشكلات الصعبة التي عانتها بعض المصارف العالمية الكبرى ومنها البنك البريطاني الذي تشيرون اليه على خلفية ازمة الائتمان العقاري ليست دليلاً كافياً لوجود مخاطر مماثلة في مصارف اخرى عربية كانت ام غير عربية. لكنها بالتأكيد مؤشر مهم لخطورة الاندفاع في التمويل وحصر الجزء الاكبر منه في قطاعات محددة وان تكن على ازدهار وتقدم.

وبالتأكيد فإن هذه المشكلات عززت مناعتنا بضرورة تعجيل القطاع المصرفي العربي في امتلاك ما يلزم من خبرات وكفاءات للتعامل مع التطورات التي تحصل في سوق العمل سواء منه الكلية والشاملة او الخاصة بالعمليات المصرفية والمالية، وعلى هذا الاساس فإن المعايير والمواصفات العالمية وبالاخص مقررات وتوجهات بازل ٢ هي حالياً موضع اهتمام خاص ومتابعة حثيثة من قبل المصارف ذاتها بالانسجام مع وجهود البنوك المركزية العاملة على مواكبة هذا الاستحقاق بمهنية واحتراف.

حرص الإتحاد على نظافة المؤسسات

ويتابع رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب: ومن الطبيعي في ظل ظروف اقتصادية صعبة ومعقدة وتصاعد القلق من الاوضاع القائمة في المنطقة والعالم، ان تنشأ بعض العراقيل والمعوقات بمواجهة النشاط المصرفي ومنها ما يتعلق بمخاطر التشغيل ومخاطر التسليف التي ازدادت حجماً ونوعاً، لكن لم

الاعتماد اللبناني يحقق معدلات نمو مستدامة وأرباحه تقارب الـ ٣٥ مليون دولار

تبلغ مطلقاً حدود التأثير على استراتيجيات العمل والانشطة، حيث ان ادارات المصارف تجيد التعامل والتكيف مع متطلبات السوق في الوقت ذاته ومحاذيره، حيث أنه من المقومات الأساسية للمهنة إدارة المخاطر بغض النظر عن خلفياتها واسبابها ونشوئها نتيجة عوامل داخلية او خارجية.

كما نسعى كاتحاد مصارف عربية وكمصارف الى التزام معايير مشدّدة في مراقبة ومنع العمليات المالية غير المشروعة، حرصاً منا على نظافة مؤسساتنا وهيكلياتها بالدرجة الاولى، والتزاماً بالتوجهات الدولية التي تدأب المصارف في تصنيفها ضماناً لانخراطها الكلي في الصناعة الدولية.

بالمقابل فإنه وفي الوقت الذي تتواصل فيه عملية العولمة والتحرر على مستوى العالم، وما انتجته من فوائد ومكاسب لعدد من الدول، فإننا نرى مسلسل الازمات العالمية يزداد فصولاً يوماً بعد يوم. وهذا ما يطرح على بساط البحث اهمية وضرورة ايجاد الحكم السليم في الاقتصاد العالمي وقطاع الشركات المالية وغير المالية. والاهم من ذلك كله بالنسبة للمنطقة العربية، ضرورة تحصين البيت الداخلي العربي لمواجهة هذه الازمات الجديدة وما يتربص بعدد من دولنا العربية من اخطار عالمية واقليمية محدقة تطال عموم منطقتنا العربية.

وهذا الواقع الدولي زاد من قناعتنا الراسخة بأن الاستمرار في التعاون العربي على الصعد الاقتصادية والمصرفية والاستثمارية كافة، هو الرد المناسب على جميع التحديات الدولية والاقليمية التي نواجهها، خصوصاً في ظل التقارب الاقتصادي المتسارع على مستوى الدول مع تواصل برامج التكيف الهيكلي والاصلاحات الاقتصادية والمالية والانفتاح الاستثماري المتزايد في معظم، ان لم نقل كل دولنا العربية.

وعلى خط مواز على رغم اهمية ما تم تحقيقه على صعيد برامج الاصلاح والتحرر الاقتصادي، فإن هناك الكثير مما يتوجب عمله من اجل تسريع عملية التكامل الإقليمي العربي وبالتالي إندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي، للإستفادة من تحولات العولمة والتحرر.

خطة استثنائية لمساعدة القطاع الخاص

■ تشكو مصارف عديدة من صعوبة تحصيل ديونها من عدد من العملاء (غير المتضررين بالاحداث) ومنها اللجوء الى المحاكم حيث الاحكام فيها تتأخر، إما لأسباب ادارية معقدة، وإما لتباطؤ في اصدار الاحكام، فماذا تقترحون لتسهيل عملية تحصيل الديون؟

– لقد اثمرت الجهود المشتركة التي بذلناها مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف والهيئات الاقتصادية المعنية في بلورة رؤية مرنة للتعامل مع الديون التجارية غير المنتجة، وللاسراع في تسوية هذه الديون على قاعدة تعاميم مصرف لبنان. ونأمل نجاح الجهود التي تبذلها المصارف بحيث تسمح ليس فقط بمجرد تسوية الديون وتنقية الميزانيات، بل وكذلك بإعطاء فرصة جديدة للمؤسسات المعنية لإعادة هيكلة ماليتها وادارتها، عن طريق الاتاحة

للمصارف بتملك حصص في المؤسسات والمشاركة في الاشراف والتطوير لادارتها.

وتزيد التسليفات المصرفية الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص عن ٨٥٪ من الناتج المحلّي الاجمالي، وهي نسبة قريبة من تلك السائدة في العديد من الدول التي يعتبر فيها القطاع المصرفي المموّل الرئيسي للاقتصاد. ويعزى التباطؤ في نمو التسليفات للاقتصاد، الى سياسة المصارف الاحترازية في شأن الإقراض لبعض الأنشطة الاقتصادية التي تعاني ركوداً ظاهراً، وانخفاض الطلب على الاقتراض من قبل المؤسسات بسبب الاوضاع الاقتصادية السائدة في المنطقة.

نمو مستدام رغم الاوضاع الصعبة

■ بصفتكم رئيس مجلس إدارة بنك الإعتماد اللبناني، ما هي النتائج التي تتوقعون تحقيقها نهاية العام ٢٠٠٧؟

– يحقق الاعتماد اللبناني، منذ سنوات ، معدلات نمو مستدامة تزيد بشكل صريح عن متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني. كما يحقق نمواً موازياً في ربحيته التي يتوجه الجزء الاهم منها لخدمة مخططات التوسع في الاسواق الداخلية والخارجية، وآخر الانجازات في هذا المضمار تأسيس بنك تابع للإعتماد اللبناني في البحرين التي تعتبر مركزاً مالياً إقليمياً في منطقة الخليج.

وعلى رغم الاوضاع الصعبة التي عانى منها لبنان عموماً واقتصاده خصوصاً على خلفية الازمة السياسية الحادة هذا العام وخلال العام الماضي بسبب حرب تموز، وقبله بفعل جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فقد استطعنا تحقيق نمو اضافي في ارباح مجموعة الاعتماد اللبناني، حيث تشير بياناتنا المالية هذا العام الى تحقيق ارباح بقيمة تقارب ٣٥ مليون دولار، وقد تتجاوز هذا المستوى بنهاية العام ٢٠٠٧. وتنعكس بنسبة موازية بالنسبة للعائد المحقق على الاموال الخاصة وعلى متوسط الموجودات. ويدير الاعتماد اللبناني موجودات تقارب ٤ مليارات دولار.

نحو الصيرفة الشاملة

وتكرس هذه النتائج اهمية توجهنا الاستراتيجي نحو الصيرفة الشاملة والذي عملنا من خلاله على تطوير التكامل بين الخدمات المصرفية التجارية والتقليدية والاسلامية، مع حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية بالتجزئة Retail Banking الى جانب الخدمات المالية والاستثمارية وتمويل التجارة مع التوسع الدائم في مجال الخدمات الموازية Para Banking ليحتل البنك بذلك موقعاً مميزاً في خريطة العمل المصرفي والمالي في لبنان والمنطقة.

وضمن هوية المصرف الشامل، تعزز مجموعتنا مخططاتها واعمالها وفق استراتيجيات تشمل مختلف المجالات المصرفية والمالية. وتطور هذه المخططات وفق حاجات الاسواق والعملاء مع التركيز على :

– إجراء المزيد من التوسع الأفقي والعمودي في مجال الصيرفة بالتجزئة .

– تنويع الخدمات الالكترونية، وضم فئات جديدة الى رحابها.

– تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط اعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة.

– توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب اوسع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي.

– دخول اسواق جديدة في المنطقة وخارجها.

مزايا تنافسية هامة

وينهي الرئيس طربيه حديثه: ولدى مجموعتنا مزايا تنافسية هامة تدعم استراتيجيات التوسع اهمها :

١ – امتلاك الاعتماد اللبناني لواحدة من اكبر الشبكات المصرفية التي تضم ٥٨ فرعاً تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية.

٢ – امتلاك الاعتماد اللبناني لشبكة خارجية تشمل حالياً مصرفاً في البحرين كمركز اقليمي لاعمالنا المالية في الخليج، ومصرفاً في قبرص يخدم اعمالنا في المجموعة الاوروبية؛ ومكتب تمثيل في كندا لخدمة عملائنا في اميركا الشمالية.

٣ – عراقة وخبرة الاعتماد اللبناني في اطلاق وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة.

٤ – ريادة الاعتماد اللبناني في استقدام واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل المبكر مع الصيرفة الالكترونية في اعماله الداخلية وفي اصدار بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع الالكترونية.

٥ – وجود فريق عمل يتمتع بخبرات كبيرة ومتعددة في مجمل العمليات المصرفية والمالية وعلاقات ذات تأثير وفعالية في اوساط رجال الاعمال والمال والمستثمرين والمؤسسات والشركات.

٦ – الاعتماد على نظام متكامل لادارة المعلومات يشمل كل شبكة فروعه ويوفر للادارة العليا والمحللين والمديرين المعلومات عن الزبائن، ويخلق هذا النظام قاعدة للمعلومات تشمل جميع الوظائف الرئيسية والمحاسبة على صعيد الفرع وعلى صعيد البنك ككل. ■